

مؤتمر الحضارة الإسلامية الرياض

« الفكر الحضاري لدى فقهاء المسلمين »

بقلم :
محمد عبد الله السان

مقدمة :

مما لا جدال فيه أن للحضارة مكانا مرموقا في تاريخ الإسلام والمسلمين . ويوم أن كانت أوروبا تعيش عصر الظلام ، كانت شمس الحضارة الإسلامية تشرق على العديد من الآفاق ، وليس هذا راجعا — فحسب — إلى ما كانت تتمتع به الدولة الإسلامية من الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي ، بل أيضا إلى أن الإسلام كان يساير التطور ، ولا يعترض طريقه ولا يعوق مساره .

ومما لا جدال فيه أيضا أن حضارة أوروبا بعد عصر الظلام الذي ساد أوروبا ، إنما هي مدينة بالفضل للحضارة الإسلامية ، ولسنا مدعين في هذا ، فالمنصفون من مفكري أوروبا ذاتها لا يسعهم إلا الاعتراف بهذه الحقيقة ، وحتى غير المنصفين من مفكري الغرب لم يستطيعوا إنكار هذه الحقيقة التي هي بمثابة المسامة من المسامات ، وإن كانوا قد أضافوا إليها ، وأدخلوا عليها ما يقلل من شأنها .

ولست أوروبا وحدها هي التي تأثرت بالفكر الحضاري والإسلامي ، بل آسيا أيضا ، ولاسيا الهند ، فالدكتور تارا يقرر في مؤلفه : تأثير الإسلام على حضارة الهند ، أن للعقلية الإسلامية والشريعة الإسلامية تأثيرا في أخلاق الأمم ، اجتماعها وتشريعها ، في أوروبا النصرانية ، وفي الهند الوثنية بعد الفتح الإسلامي ، تراه وتلمسه في الاتجاه إلى التوحيد ، ونزعات الاحترام للمرأة وحقوقها ، والاعتراف بمبدأ المساواة بين طبقات البشر ، إلى غير ذلك مما سبق إليه الإسلام وامتازت به شريعته ومدنيته .

وما أكثر ما لدينا من شهادات مفكري الغرب — ولاسيا المنصفون منهم — على تأثير الفكر الإسلامي على مسار الأفكار في أوروبا وآسيا سواء منها ما كان سابقا على الإسلام أو ما جاء بعده — لكن لا مجال هنا في هذا البحث الذي نحن بصدده ، لتسجيل مثل هذه الشهادات ، وما هو جدير بالإشارة إليه — في هذا البحث — أمر ذو أهمية خاصة ، هذا الأمر هو أن معظم الذين أرحوا للحضارة الإسلامية — من المسلمين وغير المسلمين ، قد أعطوا الأهمية الكبرى لسائر ألوان الحضارة : الفكرية منها وغير الفكرية ، ولاسيا الابتكارات العلمية ، والفن بشتى فروعها ، وغفلوا — دون قصد — عن الفكر الحضاري لدى فقهاء المسلمين .

إن نظرة سريعة إلى الثروة الفقهية الضخمة من التراث ، تقنعنا بأن هذه الثروة ليست الانتاج فكر حضاري متقدم ، كان لدى فقهاء المسلمين ، هذه الثروة الفقهية

شملت الحياة الإسلامية بأسرها : نظمت وجود الفرد والأسرة والمجتمع والدولة ،
عقائديا واجتماعيا وسياسيا ، واقتصاديا وأديبا وفكريا ، مما وهب للحياة استقرار
أبنائها .

وإذا كان واقع المسلمين اليوم لا يشير إلى أدنى استقرار — فليس الذنب ذنب
الفقه الإسلامي القائم بيننا نظرا لا تطبيقا ، وإنما الذنب ذنب الأمة الإسلامية
ذاتها ، هذه التي تحللت من شريعة الله وتخلت عنها . واستبدلت الذي هو أدنى
بالذي هو خير ، أهملت تراثها واعتزلته ، واستوردت من الغرب ومن الشرق
شرائع وقوانين ومبادئ تمتد بعض جذورها إلى عصور الجاهلية الأولى .



إن مفهوم الحضارة المتبادر إلى الأذهان ، إنما يؤدي إلى الارتقاء البشري ماديا
وروحيا وفكريا ، والذي يعنينا في نطاق هذا البحث من هذه المجالات الثلاثة
هو — فحسب — المجال الفكري ، بل ليس المجال برمته : فإن ما يعنينا جانب
واحد منه هو فكر الفقهاء المسلمين ، هذا الفكر الذي لم ينل حظه من التقدير الجدير
به لدى معظم الذين أرخوا للحضارة الإسلامية ، ولست أدري كيف يمكن أن
يتجاهل مثل هؤلاء عقليات الأئمة :

أبي حنيفة ومالك ، والشافعي وأحمد ، وابن حزم وابن تيمية ، وابن القيم
وابن قدامة والشاطبي والشوكاني ، وابن رشد والسرخسي ... وكثيرين غيرهم من
الفقهاء المجتهدين ؟

وإنه لمن المتفق عليه أن المصدرين الأساسيين للتشريع الإسلامي . والذات لا يختلف عليهما مسلمان ، هما الكتاب والسنة ، إلا أن نصوص هذين المصدرين الأساسيين هي بمثابة المادة الأولية ، وكان دور الفقهاء ليس قاصرا — فحسب — على التصنيع والصياغة والتقنين ، بل أيضا كان لهم اجتهادهم في طرق الاستدلال والاستنباط من هذين المصدرين . وقد أدى اجتهاد الفقهاء — في إطارهما — إلى إبراز مصادر أخرى ثانوية ، وقد ألحق بهذين المصدرين الأساسيين الإجماع والقياس ، واعتبر أقرب المصادر إليهما ، والعجيب أن مفكرا إسلاميا له شأنه كابن خلدون يتقف عند حدود هذه المصادر الأربعة : فيقرر في مقدمته : أن ماعداها من طرق الأدلة الأخرى التي عنى بها الأصوليون قليل الأهمية ، لا حاجة به حتى إلى الإشارة إليها يقول في المقدمة : « واتفق جمهور العلماء على أن هذه هي أصول الأدلة » يعني الكتاب والسنة والإجماع والقياس — وإن خالف بعضهم في الإجماع والقياس ، إلا أنه شذوذ ، وألحق بعضهم بهذه الأربعة أدلة أخرى لا حاجة بنا إلى ذكرها ، لضعف مداركها وشذوذ القول فيها » .

أما بقية طرق الأدلة التي لم يعبأ بها ابن خلدون فمنها : الاستصحاب والاستقراء والاستحسان ، والمصالح المرسلة ، والاخذ بأقل القليل ، وقول الصحابي وإجماع أهل المدينة ، والعرف ، وسد الذرائع ، ثم شرع من قبلنا ، والحق أن للرد على رأي ابن خلدون أهميته ، لأننا نرى أن مثل طرق الأدلة هذه ، كان نتاج فكر حضاري لدى فقهاءنا الذين اعتبروا هذه الأدلة وقدرها

حق قدرها ، ولم يشذ من الفقهاء إلا الظاهرية ، صحيح أن فقهاءنا لم يجمعوا عليها ، لأنهم لم يجمعوا إلا على المصدرين الأساسيين وهما الكتاب والسنة ، لكنهم استوعبوا جميعا ما عدا مسألة الاخذ بأقل القليل ، حيث أخذ بها الشافعية وحدهم ، ومسألة إجماع أهل المدينة ، حيث انفرد بها الإمام مالك ، وخالفه بقية الفقهاء .



خطة البحث :

إن موضوع : الفكر الحضاري لدى فقهاء المسلمين موضوع متشعب الجوانب يضيق به مثل هذا البحث الذي روعي فيه الإيجاز ، والتركيز على معالم الموضوع وخطوطه الرئيسية مع شيء قليل من التفصيل حسبما تقتضيه الحاجة ، لذلك اخترت من هذه المعالم أو الخطوط الرئيسية ثلاثة :

أولا : كثرة طرق الأدلة والاستنباط . .

ثانيا : الاجتهاد لدى الفقهاء . .

ثالثا : الخلاف بين الفقهاء . .

وكما بدأت بمقدمة كمدخل للبحث ، وختمت بخاتمة ، خصصتها للرد على بعض شبهات أثارها بعض المستشرقين وعملاتهم من المسلمين حول الموضوع الذي نحن بصددده . .



أولاً: كثرة طرق الأدلة والاستنباط :

يجدر بنا في هذه الزاوية من البحث أن نفرق بين مصطلحات ثلاثة هي: الشريعة ، والفقه ، ثم أصول الفقه ، يقول الدكتور محمد يوسف موسى في رسالته : « الإسلام ومشكلاتنا الحاضرة » ^(١) .

ينبغي أن نفرق بين الشريعة وبين الفقه ، فإن الخلط بينهما يجر إلى خطر كبير ، وذلك بأن مخالفة شريعة الله قد تؤدي إلى الإلحاد بل إلى الكفر أحياناً ، ولكن الخطأ في الفقه عن اجتهاد لا شيء فيه ، ففي المأثور : أن للمجتهد إن أصاب أجرين ، وإن أخطأ فله أجر واحد ، إن الشريعة هي كل ما شرعه الله لعباده من الدين والأحكام ، فهي في الإسلام تشمل كل ما جاء في القرآن ، وعن الرسول من ناحية ما يجب أن يعتقد في الله وذاته وصفاته وصلته بالعالم ، وأحوال الدار الآخرة ، وهذا ما يسمي بعلم « الكلام » أو « التوحيد » ومن ناحية أحكام الله لأعمالنا من الحل والحرم والصحة والفساد إذا كانت هذه الأحكام قد بينها الكتاب أو السنة فلا يختلف فيها أحد ، مثل حل البيع وحرمة الربا ، وهذا جانب من الفقه بلاريب ، ومن ناحية تهذيب المرء نفسه وأهله وأولاده ، وما يجب أن يكون عليه من سلوك ، وهذا ما يعرف بعلم الأخلاق .

أما الفقه ، فهو العلم بأحكام الشريعة التي تتناول أحكام الإنسان وتصرفاته ،

(١) العدد الرابع - سلسلة الثقافة الإسلامية - ديسمبر ١٩٥٨ - القاهرة .

سواء في هذا العبادات والمعاملات على اختلاف ضروبها . مثل الحكم بأن هذا التصرف جائز أو غير جائز . وهذا العقد صحيح أو غير صحيح .

وأما أصول الفقه ، فهي علم مؤداه — كما يقول ابن خلدون في مقدمته : النظر في الأدلة الشرعية من حيث تؤخذ منها الأحكام والتكاليف ، ثم يقول : « واعلم أن هذا الفن من الفنون المستحدثة في الملة ، وكان السلف في غنية عنه ، فلما انقرض السلف وذهب الصدر الأول ، انقلبت العلوم كلها صناعة احتاج الفقهاء والمجتهدون إلى تحصيل هذه القوانين والقواعد ، لاستفادة الأحكام من الأدلة ، فكتبوها فنا قائما برأسه ، سموه أصول الفقه » .

إن ما قاله ابن خلدون في العبارات الأخيرة ، هو بيت القصيد ، إنه يؤكد لنا أن فقهاء المسلمين لم يقفوا مكتوفي الأيدي إزاء تطور الحياة لقد أدى بهم الفكر الحضاري الذي كان لديهم ، أن يتكروا طرقا جديدة في الأدلة ، ومهما بلغ اختلافهم عليها ، فهي عمل له تقديره ، وجهد فكري له إكباره إذ ليس عجيبا أن تختلف آراء الفقهاء ، بل العجيب ألا يختلفوا ، لائننا نعد الخلاف بين الفقهاء في الرأي أحد مقاييس الفكر الحضاري لديهم .

ويجدر بنا ثانية أن نلم إمامة يسيرة ببعض طرق الاستدلال ، وليبيان مفاهيمها ومضامينها ولكي يتضح لنا أن الفكر الحضاري لدى فقهاء المسلمين كان وسيلتهم إلى إدراك مقاصد الشريعة ، وأهمها : المرونة والتيسير ، لا الجمود والتضييق ،

ومما لا يجبهه مسلم ، أن المصدرين الأساسيين المجمع عليهما / الكتاب والسنة ، لذلك
نمر مرورا عاجلا بطرق الاستدلال المختلف عليها ومنها :

أولا : الإجماع :

« وهو اتفاق المجتهدين من الائمة الإسلامية — في عصر — على الحكم في أمر
من الأمور » .

وهذا التعريف أصح تعريف — كما يقول الشيخ أبو زهرة — وهو الذي
اختارته الجهرة الكبرى من علماء الأصول ، وهو الذي ذكره الشافعي في رسالته ^(١) .
هذا ويعتبر الإجماع : القولي منه أو السكوتي — أصلا من أصول الفقه الحنفي ،
ويعتبر كذلك عند مالك ، وإن كان يراه إجماع أهل المدينة ، وخالفه الفقهاء
والشافعي وأما الإمام أحمد فيقرر مع شيخه الشافعي — أن الإجماع حجة ، ولكن
لا يقبل ممن يدعيه ويقدمه على النصوص لمجرد تلك الدعوى ، وربما — لذلك —
لم يعد ابن القيم « الإجماع » ضمن أصول الفقه الحنبلي ، بينما نرى الإمام ابن تيميه
في فتاواه أكثر توضيحا للقضية حيث يقول في الجزء الأول : معنى الإجماع : أن
يجتمع علماء المسلمين على حكم من الأحكام ، وإذا ثبت إجماع الائمة على حكم من
الأحكام ، لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم ، فإن الائمة لا تجتمع على

(١) أبو حنيفة لأبي زهرة القاهرة ١٩٥٥ م .

ضلالة .. ولكن كثيرا من المسائل يظن بعض الناس فيها إجماعا ، ولا يكون الأمر كذلك . بل يكون القول الآخر أرجح .

ثانيا : القياس :

هناك تعريف جامع مانع للقياس ، مؤداه : أنه بيان حكم أمر غير منصوص على حكمه بأمر معلوم حكمه بالكتاب ، أو السنه ، أو الإجماع ، لاشتراكه معه في علة الحكم « إلا ان الأصوليين قد اختلفوا في تعريف القياس تبعا لاختلافهم في مضمونه : أهو دليل شرعى كالكتاب والسنه ، نظر فيه المجتهد أم لم ينظر أو هو عمل من أعمال المجتهد فلا يتحقق إلا بوجوده ^(١) . ؟

لقد أكثر الإمام أبو حنيفة من الاخذ بالقياس ، وهذا شيء بدهى ، فاجتهاد الإمام ومسلكه في فهم النصوص ، مع البيئه التى عاش فيها — كما يقول الشيخ أبو زهرة — من شأنه أن يجعله يكثر من القياس ، وهكذا كان شأن الإمام مالك ، كان القياس أمرا لا بد منه مثله ، فقد تصدى الإمام للفتوى أكثر من نصف قرن ، وكان يقصد من مشارق الأرض ومغاريها للاستفتاء .. أما الشافعي فيكفي أنه كان أول من ضبط قواعد القياس وبين اسمه ، وأما الإمام أحمد فمجمل موقفه من القياس : أنه يقول به ، ولكن لا يتوسع فيه ، وعندما يأخذ به عند الضرورة ، وهناك كلمة مشهورة عنه : إن القياس لا يستغنى عنه فقيه ، « ويرى الشيخ أبو زهرة في

(١) مذكرة في أصول الفقه للدكتور محمد أبو النور — القاهرة ١٩٥٣ م .

مؤلفه عن ابن حنبل : إنه كان في موقفه من القياس بين ذلك قواما ، فهو لم ينسف القياس نفيا باتا كما فعل الظاهرية الذين حكموا بالنصوص دون سواها .. ولم يغال في القياس مغالاة العراقيين الذين وقفوا بالعلل المطردة — في زعمهم — في مقام المعارضة للنصوص وفتاوى الصحابة .

ثالثا : الاستصحاب :

عرفه ابن القيم في « إعلام الموقعين : أنه استدامة إثبات ما كان ثابتا ، أو نفي ما كان منفيا .. بمعنى بقاء الحكم القائم نفيا وإثباتا ، حتى يقوم دليل على تغيير الحالة » ..

وبعبارة أخرى : أن كل أمر علم وجوده ثم حصل الشك في عدمه ، فإنه يحكم ببقائه — بطريق الاستصحاب — لذلك الوجود حتى يقوم دليل على تغيير الحال .. وكل أمر علم عدمه ثم حصل الشك في وجوده ، فإنه يحكم بعدمه بطريق الاستصحاب لذلك العدم ، إلى أن يقوم دليل على تغيير الحال ^(١) هذا وقد اختلف الفقهاء الأصوليون في حجة الاستصحاب ، فمنهم من ذهب إلى أن الاستصحاب حجة صالحة في حالتي النفي والإثبات ، ومن متأخري الحنفية من اعتبر الاستصحاب حجة — فحسب — في النفي الأصلي ، مثال الحكم ببراءة الذمة حتى يقوم الدليل على شغلها ، أما بعض المتكلمين ، وأكثر الاحناف ، فعلى أن الاستصحاب ليس بحجة أصلا ، لا لإثبات أمر لم يكن ، ولا بقاء ما كان على ما كان .

(١) بحوث في الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين للدكتور محمد السعيد عبد ربه القاهرة ١٩٧٧م

رابعاً : الاستقراء :

جاء في « المستصفى » للغزالي وغيره : أن الاستقراء هو تتبع أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر كلي يشغلها ، على عكس القياس عند المناطقة ، حيث إن القياس عندهم عبارة عن الاستدلال بثبوت الحكم الكلي على ثبوته للجزئي ..

هذا ويقسم الأصوليون الاستقراء على قسمين : استقراء تام ، يفيد القطع في إثبات الأحكام باتفاق العلماء ، وهو عبارة عن تتبع جميع الجزئيات ليحكم بحكمها على أمر كلي يشملها ، ثم استقراء ناقص مختلف في إفادته للحكم عند الأصوليين ، وهو عبارة عن تتبع أغلب الجزئيات ، ليحكم بحكمها على أمر كلي يشملها . ولذا كان يفيد الظن ^(١) .

خامساً : الاستحسان :

خلاصة أقوال علماء الأصول في الاستحسان : هو أن يعدل المجتهد عن الحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها ، لوجه أقوى يقتضي العدول عن الأول ..

هذا التعريف قال به أبو الحسن الكرخي الحنفي ، ولفقهاء المالكية ، تعريفات أخرى للقاضي ابن العربي ، وأشهب وابن رشد ، والحنابلة والشافعية تعريفاتهم أيضاً ، وكلها تعريفات متقاربة .

(١) المرجع السابق .

أما موقف الفقهاء من الاستحسان ، فبينما الأحناف والمالكية يعتبرونه حجة ، حتى لقد نسب إلى الإمام مالك قوله : الاستحسان تسعة أعشار العلم ، إذ رفض الشافعية الاستحسان كحجة ، حتى لقد نسب إلى الإمام الشافعي قوله : « من استحسن فقد شرع » وأما الحنابلة فهم بين مؤيد للاستحسان وبين منكر له ، ومما هو جدير بالذكر ، أن لكل من مؤيدي الاستحسان ومعارضيه أدلته من الكتاب والسنة والإجماع .

سادسا : المصالح المرسلة :

عرف الغزالي المصلحة في كتابة « المستصفي » بأنها جلب منفعة أو دفع مضرة ، هذا في الأصل ، وليس هذا هو المقصود ، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة ، مقاصد الخلق ، وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم ، لكن معنى المصلحة هو المحافظة على مقصود الشرع ، ومقصود الشرع من الخلق خمسة ، وهو أن يحفظ عليهم دينهم وأنفسهم وعقلهم ونسلهم ومالههم ، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول فهو مصلحة وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعه مصلحة .

هذا وللأصوليين تعريفات أخرى للمصلحة ، وتقسيمات لها . وآراء في حجيتها وعدم حجيتها ، والذين أقروا بحجيتها منهم ، اشترطوا شروطا يجب توافرها ، ومن الذين قالوا بأنها لا تصلح أن تكون حجة مطلقة ، الحنفية وجمهور الشافعية وبعض المالكية بالإضافة إلى أهل الظاهر .

ولقد كتب الشيخ محمد أبو زهرة - رحمه الله - بيانا مفصلا عن المصالح المرسلة في مؤلفه القيم عن الإمام مالك ، وفي هذا البيان غناء وشفاء ، وقد ختم بيانه بملخص رأيه ، ومؤداه : أن مقام المصلحة في الفقه الإسلامي هو المقصد الأول من شرائعه في معاملات الناس ، قد أجمع الفقهاء على اعتبارها - أي المصلحة واتفقوا على الأخذ بها ، وكان اختلافهم - لا في إثبات أصلها - بل في مقدار اعتمادهم على العقل وحده في إدراكها من غير استعانة بالنصوص .

سابعاً : الأخذ بأقل القليل :

إن مضمون هذا ، هو أن توجد للفقهاء عدة أقوال في مسألة من المسائل ، وليس هناك دليل من كتاب أو سنة يدل على واحد منها ، أو يرجح أحد هذه الأقوال على الآخر ، وتكون - أي الأقوال - متفقة ضمناً على قسط معين فيما بينها ، وهو الأقل . ومختلفة فيما زاد عنه ، فيتمسك بهذا القسط الذي هو أقل ما قيل من الأقوال .

ويشير الدكتور محمد السعيد عبد ربه في مؤلفه : بحوث الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين .. إلى أن هذا الدليل بحثه كتب أصول الشافعية . واعتبر حجة في إثبات الأحكام الشرعية ، وأنه أصل من الأصول المقبولة عند الإمام الشافعي وقد اشترطوا للعمل به شروطاً ثلاثة :

أ - لا يوجد دليل غيره يدل على اعتبار الأقل أو الأكثر .

ب - ألا تكون الذمة مشغولة بما ورد فيه الخلاف ، فإن كانت الذمة مشغولة بالمختلف فيه ، أخذ بالأكثر ، لأنه الأحوط حينئذ .

ج - أن تنحصر الأقوال بحيث يكون الأقل جزءا من الأكثر ومتفقا عليه بين جميع أصحاب الأقوال في المسألة - وبعبارة أخرى : أن يكون مجعاً عليه ضمن هذه الأقوال .

ومثال ذلك : اختلاف الفقهاء في دية الكتاني ، على ثلاثة أقوال ، ثلث دية المسلم ، ونصف ديته ، ثم ديته ، فاختار الشافعي ثلث دية المسلم للكتاني لأن هذا القدر مجمع عليه من الفقهاء .

ثامنا : قول الصحابي :

من المسلم به عند الأصوليين : أن مذهب الصحابي في مسألة من المسائل الاجتهادية ليس حجة على صحابي مجتهد آخر ، لأن مخالفة الصحابة بعضهم بعضا جائز ، إذ لو كان مذهب الصحابي حجة على غيره لما جاز لغيره مخالفته ؛ واتفق الصحابة على أن رأي الصحابي لا يكون أيضا حجة إذا ظهر رجوعه عنه ، فإذا كان رأي الصحابي عن سماع من الرسول ، فهو من قبيل السنة ويجب قبوله ، أما إذا صدر قول الصحابي عن الرأي والاجتهاد فهل يكون حجة على من جاء بعده من المجتهدين كالتابعين مثلا ؟ .

هناك آراء ثلاثة :

أ - رأى يقول : إنه حجة مطلقا خالف القياس أو وافقه ، وعلى هذا رأى مالك كما هو منسوب إليه ، وبعض أصحاب أبي حنيفة ، والشافعي في المذهب القديم ، وبعض روايات عن الإمام أحمد .

ب - رأى يقول : إنه ليس بحجة مطلقا ، وهذا الرأي منسوب إلى جمهور الأشاعرة والمعتزلة ، وإلى الإمام الشافعي في الجديد ، وإلى الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه ، ثم لأبي الحسن الكرخي من الحنفية .

ج - رأى يرى : أنه يكون حجة إذا خالف القياس ، ولا يكون حجة إذا وافق القياس .

تاسعا : إجماع أهل المدينة :

في الأحكام للآمدي ، هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد - صلوات الله وسلامه عليه في عصر من العصور ، بعد وفاته على حكم شرعي ، لواقعة من الوقائع ، ويرى بعض الفقهاء أن إجماع أهل المدينة مقيد بالقرون الثلاثة التي جاءت بعد وفاة الرسول للحديث الوارد : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » والحديث في صحيح البخاري وغيره . ومن هؤلاء الفقهاء ابن تيمية ، حيث ورد في كتاب « صحة أصول مذهب أهل المدينة » .

والمعروف أن الإمام مالكا هو الذي ذهب إلى أن إجماع أهل المدينة حجة ملزمة لغيرهم ، بل إن الإمام مالكا قدمه على القياس ، وعلى خبر الآحاد ، وخالفه جمهور

الفقهاء : الحنيفة والشافعية والحنابلة ، وقالوا : إن إجماع أهل المدينة ليس بحجة على من خالفهم .

عاشرا : العرف :

جاء في « المستصفى » للغزالي : أن العرف والعادة ، ما استقر في النفوس من جهة العقول ، وتلقته الطبائع السليمة بالقبول .

وخلاصة موقف الفقهاء من العرف : أن أبا حنيفة يأخذ بالعرف مصدرا من مصادر الاستنباط ، وأصلا من الأصول ولكنه لا يرجع إليه إلا إذا لم يكن سواه ، بمعنى إذا لم يكن ثمة نص من كتاب أو سنة ، ولا إجماع ، ولا حمل على النصوص بطريق القياس أو الاستحسان بشتى طرائقه ..

ومذهب مالك موافق للأحناف ، بل إن مالكا أكثر أخذا بالعرف ، إلى درجة ترك القياس إذا خالف العرف ، واعتبار العرف مخصصا للعام ، ومقيدا للعطلق ، والشافعية يقولون بالعرف إذا لم يكن هناك نص محرم . وكذلك بعض فقهاء الحنابلة .

حادي عشر : سد الذرائع :

الذريعة هي الوسيلة ، وسد الذرائع رفعها . ومؤدى هذا : أن وسيلة المحرم محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة ، فالفاحشة مثلا حرام ، فيكون النظر إلى عورة

الأجنبية حرام ، والجمعة مثلاً فرض ، فيكون السعي إليها فرضاً كذلك ، يقول ابن القيم في « إعلام الموقعين » (ولما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تقضي إليها ، كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها ..) ومعنى هذا أن مبدأ سد الذرائع ، لا ينظر - فحسب - إلى النيات والمقاصد الشخصية ، بل المقصود هو النفع العام أو دفع الفساد العام ، أي النظر إلى المآلات والنتائج . فإله سبحانه نهى عن سب الأوثان ، بالرغم من أنها باطل في باطل ، فقال تعالى : ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله ، فيسبوا الله عدوا بغير علم .. فمنع الجائز لدفع ضرر هنا .

أما مواقف الفقهاء من سد الذرائع ، فالإمام مالك أكثر من العمل به ، وتلاه في ذلك أحمد بن حنبل ، وبخالفهما في ذلك أبو حنيفة والشافعي ، ويرى بعض الفقهاء أن من أسباب انتشار مذهبي مالك وأحمد ، الأخذ بسد الذرائع ..

ثاني عشر : شرع من قبلنا :

أي ما نقل إلينا من الأحكام التي شرعها الله - عن طريق أنبيائه ورسله - للأمم السابقة ، فهل مثل هذه الشرائع مشروعة لنا أيضاً فيلزمنا العمل بها أو غير مشروعة لنا ، فلا يلزمنا العمل بها ؟ .

ومؤدى مواقف الفقهاء من هذا ، آراء ثلاثة - كما في الأحكام للآمدى وغيره :

أ - القبول ، وهو المختار عند الأحناف والمالكية ..

ب - والرفض ، وهو عند الشافعية ..

ج - الرفض والقبول ، في روايتين عن الإمام أحمد ..

عرضنا لبعض الأدلة المختلف فيها عرضا سريعا ، لأننا نهدف - فحسب - إلى ثراء الفقه الإسلامي في المجال الخاص بالأصول ، وأصول الفقه هي الروافد التي أمدت الفقه ذاته بالشراء العريض . هذا الشراء نتج عن فكر حضاري لدى فقهاء المسلمين أنفسهم ، والمعروف أن الإمام الشافعي - كما يقول الشيخ أبو زهرة : كان فقهه يمثل تمام التمثيل الفقه الإسلامي في عصر ازدهاره وكال نموه . فهو يجمع بين فقه أهل الرأي وفقه أهل الحديث بمقادير متعادلة ، وهو الفقيه الذي ضبط الرأي ، ووضع موازين القياس ، وأول من حاول ضبط السنة ووضع موازين لها ومقاييس ، ووضع الطرق لفهم الكتاب والسنة ، وبيان الناسخ والمنسوخ ، وبهذه المحاولات ، وسائر ما وضعه من أصول الفقه ، قد وضع المبادئ الثابتة لصناعة الاستنباط ، وأصول التخريج^(١) .. والمعروف أن الإمام الشافعي الذي ولد سنة ١٥٠ هـ ، قد دون ما دون بعد عصر الصحابة وعصر التابعين ، وأثبت أن الفقه الإسلامي لم يعرف ولن يعرف الجمود ، بل شأنه الحركة الدائبة لتدوم له الحياة ، ويدوم له البقاء .

وحسبنا أن نرجع إلى التراث الذي تركه لنا الفقهاء الأوائل وتلامذتهم من بعدهم ، في مصادر الفقه وطرق الاستدلال والاستنباط ، ليتأكد لدينا أن هذا التراث ليس إلا ثمرة فكر حضاري ، لنا مثلا أن نرجع إلى « الاستصحاب » لنرى فقهاء الأصول قد عرضوا لأنواعه ، وأدلوها بأدلتهم قبولا ورفضاً ، ووسطا بين القبول والرفض ، ثم قعدوا القواعد الفقهية المبنية على القول بالاستصحاب ، ومنها :

(١) الشافعي - القاهرة ١٩٦٧ م .

الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت ما يغيره - أن ما يثبت بيقين لا يزول إلا بيقين مثله - أن كل شيء لم يقم فيه دليل شرعي يبقى على حكم الأصل .. ولنا أيضا أن نرجع إلى .. المصالح المرسلة « لنرى الأصوليين قد قسموا « المصلحة » إلى مصلحة ضرورية ، وحاجية وتحسينية أو تزيينية أو كالية ، وهذا تقسيم للمصلحة من حيث قوتها في ذاتها ، وهناك تقسيم ثان لها من حيث الشمول ، فمنها ما يتعلق بمصلحة عامة في حق الخلق كافة ، ومنها ما يتعلق بمصلحة الأغلب ، ثم منها ما يتعلق بمصلحة لشخص معين في واقعة نادرة ، أما التقسيم الثالث ، فهو من حيث اعتبار الشارع لها وعدم اعتباره لها ، فمنها المصلحة المعتبرة ، وهي التي يرجع حاصلها إلى القياس ، ومنها المصلحة التي شهد الشرع لبطلانها ، ثم منها المصلحة المرسلة ، وهي مما لم يشهد الشرع لبطلانها ولا لاعتبارها ..

أجل حسبنا أن نرجع إلى هذا التراث الفكري الحضاري ، الذي أكدته تعمق الفقهاء المسلمين في البحث والاستقصاء وغزارة الإعطاء ، لقد دونوا المدونات في كل دليل من الأدلة واجتهدوا واختلفوا ، فكانت اجتهاداتهم واختلافاتهم دليلا على عقلية متقدمة متطورة ، وفكر حضاري مستنير ..

ثانيا : الاجتهاد لدى الفقهاء :

يقول الدهلوي ^(١) :

(١) « عقد الجيد في الاجتهاد والتقليد » سلسلة الثقافة الإسلامية رقم ٥١ - القاهرة ١٩٦٥ م.

« حقيقة الاجتهاد: استفراغ الجهد في إدراك الأحكام الشرعية التفصيلية الراجعة
كليتها إلى أربعة أقسام: الكتاب والسنة، والإجماع والقياس » ويقول الغزالي :
إنما يحصل الاجتهاد - في زماننا - بممارسة الفقه ، وهى طريق تحصيل الدراية في هذا
الزمان ، ولم يكن الطريق في زمن الصحابة رضى الله عنهم ذلك ..

ويسجل الدهلوي في رسالته شروط الإمام البغوي صاحب معالم التنزيل في
التفسير - في المجتهد ، فالمجتهد عند الإمام البغوي هو من جمع خمسة أنواع من العلوم :

أ - علم كتاب الله : يعلم الناسخ والمنسوخ ، والمجمل والمفصل ، والخاص
والعام والمحكم والمتشابه ، والكراهة والتحريم ، والإباحة والندب والوجوب .

ب - علم السنة ، ما يعلمه من القرآن ، ويعرف منها الصحيح والضعيف ،
والمسند والمرسل .. إلى آخره .

ج - أن يعلم أقاويل السلف ، إجماعهم واختلافهم .

د - علم اللغة .

هـ - علم القياس .

هذا وقد قسم الفقهاء المجتهدين إلى قسمين : مجتهد مطلق . وهو المتبحر في شتى
مذاهب الفقهاء ، ومجتهد منتسب ، أي من سلم بأصول شيخه واستعان بكلامه كثيرا
في تتبع الأدلة ، وهناك المجتهد في المذهب ، المقاليد لإمامه فيما ظهر فيه نصه ،

ودون هؤلاء في المرتبة ، مجتهد الفتيا ، وهو المتبحر في مذهب إمامه ، المتمكن من ترجيح قول على آخر .

إن الاجتهاد قضية مسلم بها ، كان أصحاب رسول الله يجتهدون ، وكان عهد عمر هو عهد الاجتهاد الذهبي ، كان الصحابة - بعد لحوق الرسول بالرفيق الاعلى - متفقين في الاعتماد على الكتاب أولا ، وثانيا على السنة الصحيحة إن وجدت ، وإلا اتجه المشهورون من فقهاءهم إلى الاجتهاد في الرأي وقد بلغ من حرص بعض أصحاب الرسول على التحري من الأحاديث النبوية أنهم كانوا يؤثرون الفتاوي بأرائهم ، على أن يتحملوا تبعه الأحاديث ، ولقد قال ابن مسعود بعد أن أفتى في مسألة برأيه : « أقول هذا برأيي ، فإن كان صوابا فمن الله ، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان » .

إن الاجتهاد لم ينقطع منذ عصر الصحابة حتى عصر التدوين ، وما بعده ، فهو يمثل ضرورة تهب للفقه الاسلامي التطور والبقاء ، وهاهوذا الشهر ستاني يقرر في كتابه : الملل والنحل : أن الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات مما لا يقبل الحصر والعدد ، ونعلم - قطعاً - أنه لم يرد في كل حادثة نص ولا يتصور ذلك أيضا ، والتصوص إذا كانت متناهية ، والوقائع غير متناهية ، وما لا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى ، علم قطعاً أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بصدد كل حادثة اجتهاد ، ومن أجل ذلك كان الصحابة بعد وفاة النبي - صلوات الله وسلامه عليه - أما حوادث لا تتناهى ، ولا تحصر ، فإذا لم يجدوا لافي كتاب الله ولا في

سنة رسوله ما يحكمون به على حادثة من الحوادث اجتهدوا آراءهم ، ومثلهم في ذلك مثل القاضي المقيد بنصوص قانون ، إذا لم يجد في النص ما يحكم به في قضية بين يديه طبق ما يراه عدلا وإنصافا ..



وإذا كان الاجتهاد أمرا مقررًا في الإسلام ، فما هو ليس بمقرر إنما هو التقليد فنحن إذا نظرنا إلى أصحاب المذاهب الفقهية المشهورة ، وفي مقدمتهم الفقهاء الأئمة الأربعة : أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، نجد جميعهم لا يقرون أحدا على تقليدهم ، وحسبنا أن مثل أبي حنيفة ومثل الشافعي لم يدونا مذهبهما في الفقه بل تلامذتهم من بعدهم ، وأن الشافعي عندما دخل عليه الربيع - وهو مريض - فذكر ما وضع من كتبه ، قال - أي الشافعي : « لوددت أن الخلق تعلمه ، ولم ينسب إلى شيء منه » أبدا « بل كان يقول : « كل ما قلت لكم - فلم تشهد عليه عقولكم وتقبله - فلا تقبلوه ، فإن العقل مضطر إلى قبول الحق » وأن الإمام أحمد كان يوصي أصحابه : لا تقلدوني ولا مالكا ولا الشافعي ولا الأوزاعي ، وخذوا من حيث أخذوا « بل إن هناك ما هو أدق في التحرز من التقليد ، إن أبا حنيفة مثلا كان يأخذ برأى الصحابي ، وهو حر بالأخذ بآراء التابعين ، ويقول : هم رجال ونحن رجال ، وإن لنا أن نجتهد كما اجتهدوا ، وكان كذلك مالك إلا أن بعض التابعين كان لهم عند مالك اعتبارهم ، لمقامهم في الفقه أو لسابقتهم في الإسلام .

وكان موقف الشافعي^(١) : أولا من أقوال الصحابة إن وجدهم مجمعين اعتبر اجتماعهم حجة ، وإن وجدهم مختلفين اختار من أقوالهم ما يراه أقرب إلى الكتاب والسنة وأصح في القياس ، وذلك ميدان للاجتهاد متسع الآفاق ، وأما أقوال التابعين فلا مكان لها في أصول مذهب الشافعي ، والتي حصرها في الكتاب والسنة والإجماع . وأقوال الصحابة والقياس .

أما الإمام أحمد ، فهو أكثر الأئمة أخذًا بأقوال التابعي ، لأنه كان في معظم الأحيان يباعد الاجتهاد بالرأي تورعا ، لذلك - كما يقول الشيخ أبو زهرة - كان يقلل فتاوى بعض كبار التابعين كابن المسيب ، وغيره من فقهاء المدينة السبعة الذين انتهى إليهم فيه عمر وابن عمر .. لكنه لم يكن يأخذ بهذه الأقوال على أنها أصل فقهي . بل للاحتياط والاستئناس .

كان باب الاجتهاد مفتوحا على مصراعيه في عهد الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ، وعدة أجيال أخرى بعدهم ، لكن فريقا من العلماء المتأخرين أوهموا أنفسهم أولا ثم أوهموا الناس ثانيا أن باب الاجتهاد قد أغلق نهائيا ، ومثل هذا الوهم ، كان أحد المعوقات لمسار الفقه الإسلامي ليأخذ مكانه اللائق به في حياة الأمة المسلمة ، ولا جدال في أن القائلين بغلق باب الاجتهاد ، برهنوا على عجزهم الفقهي وقصورهم الفكري ومثل هذا الكلام سبق للغزالي أن قاله منذ تسعة قرون ، وقاله غيره :

(١) الشافعي لأبي زهرة - القاهرة ١٩٦٧ م .

« والمجتهد لا يكاد يوجد من أمد بعيد ، لتوقف الاجتهاد على أمور يتعسر وجودها لشخص ما في تلك الأزمنة ، ليس ذلك لاستحالته عقلا ، لأنه أمر يمكن في ذاته ، فلا مانع من تحقيقه لمن أراد الله من عباده ، وإنما ذلك لقصور الهمم ، وتقاصر العزائم عن البحث والتنقيب » .

وشاء الله بعد زهاء قرنين من وفاة الغزالي أن يوجد فقيه مجتهد يرد إلى الاجتهاد اعتباره ، إنه ابن تيمية الفقيه المستقل الرأي والفكر والتفكير ، يقول الشيخ أبو زهرة - رحمه الله ^(١) :

« وإن القارئ لفقه ابن تيمية .. يلمح فيه عقلية المجتهد الذي تحرر من القيود المذهبية في دراسته ، ولا يلمح فيه المقلد التابع من غير بينة وبرهان ، فهو في فتاواه متخير مستنبط ، كما هو في اختياراته ، بيد أنه في اختياراته لا يتقيد بمذهب ، وفي فتاواه يتقيد بالمذهب الحنبلي ، ونرى أنه في مقارناته فقيه مستنبط عليم بأوجه القياس ومصادر الشريعة ومواردها ، مستقيم المنهاج في المقارنة » .

ولقد حمل ابن القيم - رحمه الله - على التقليد بغير دليل ، حملة قاسية وكذلك الشوكاني ، وغيرهما من الأئمة الفقهاء ، ونعى الشيخ المراغي شيخ الأزهر الأسبق ^(٢) على العلماء الذين يرفضون الوثوق بأقوال غير الأئمة الأربعة : أبي حنيفة ومالك ، والشافعي وأحمد ، لأنه - على حد تعبيرهم - لا توجد كتب مدونة لنقل

(١) ابن تيمية - القاهرة - ١٩٥٢ م .

(٢) الاجتهاد في الإسلام : سلسلة الثقافة الإسلامية رقم ١١ - القاهرة ١٩٥٩ م .

مذاهبهم ، وإن وجدت فلا يمكن الثقة بها ، لأنها لم تنقل إلينا بطريق موثوق به ، ولم ينقلها الناس عن الشيوخ ، فهي كتب منقطعة الإسناد ؟

ويرد الشيخ المراغي : إن أمهات الكتب في جميع العلوم - ماعدا الحديث - منقطعة الإسناد فهل ترد جميع الكتب التي تيسرت لنا ، أو ترد كل الكنوز المذخورة من أسلافنا في المكاتب في العالم جميعه لأنها كتب منقطعة الإسناد ؟ هل نرد مثال : كتاب الائم الإمام الشافعي ، والمدونة للإمام مالك ، ومثال الميسوط وبدائع الصنائع والموافقات ، ودلائل الإعجاز ولسان العرب ، وكل كتاب طبع أو لم يطبع بعد ، لأن هذه الكتب لا يوثق بها لعدم تلقيها عن الشيوخ ، ولأنها كتب منقطعة الإسناد ؟ .

لقد قال الإمام محمد عبده في تعليقاته على « العقائد العضدية » :

(ومن المعلوم أن من سلك طريق الاجتهاد ، ولم يعول على التقليد في الاعتقاد ، لم تجب عصمته ، فهو معرض للخطأ ، ولكن خطؤه عند الله واقع موقع القبول ، حيث كانت غايته من سيره ، ومقصده من تمحيص نظره ، أن يصل إلى الحق ، ويدرك مستقر اليقين) .

ثالثا : الخلاف بين الفقهاء :

من المسلمات في تاريخ التشريع الإسلامي ، أن الخلاف في الرأي كان قائما في عهد أصحاب رسول الله - صلوات الله عليه وسلامه - فما انقضي عهد النبوة حتى

تفرقوا في البلاد - كما يقول الدهلوي^(١) - وصار كل واحد مقتدى ناحية من النواحي فكثرت الوقائع ، ودارت المسائل ، فاستفتوا فيها ، فأجاب كل واحد حسب ما حفظه واستنبطه ، وإن لم يجد .. ما يصلح للجواب ، اجتهد برأيه ، وعرف القلة التي أدار رسول الله ﷺ عليها الحكم في منصوصاته فطرد الحكم حينما وجدها لا يألو جهدا في موافقة عرضه عليه السلام .. فعند ذلك وقع الاختلاف بينهم .

ثم يشير الدهلوي إلى أنه إزاء اختلاف مذاهب الصحابة ، وجدت للتابعين مذاهبهم المختلفة ، وانتصب في كل بلد إمام مثل : سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله ابن عمر في المدينة ، وعطاء بن أبي رباح بمكة ، والنخعي والشعبي بالكوفة ، والحسن البصري بالبصرة ، وطائوس باليمن ، ومكحول بالشام ، فأظمأ الله أكبادا إلى علومهم ، فرغبوا فيها ، وأخذوا عنهم الحديث وفتاوى الصحابة وأقاويلهم ..

ويقول الشيخ أبو زهرة في مؤلفه عن أبي حنيفة :

« لقد وجد من لدن وفاة النبي ﷺ إلى عصر الشافعي ، جماعة من الفقهاء اشتهروا بالرأي ، وجماعة اشتهروا بالرواية ، فكان من فقهاء الصحابة من اشتهر بالرأي ، وجماعة منهم اشتهروا بالحديث وروايته ، وكذلك التابعون وتابعوهم ، ثم الائمة المجتهدون ، وفقهاء الأمصار ، هذا وقد جاء كتاب عمر لابي موسى الأشعري :

(١) الانصاف في بيان أسباب الخلاف - سلسلة الثقافة الإسلامية رقم ٥٠ - القاهرة ١٩٦٥ م

الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة ، اعرف الاشباه
والأمثال وقس الأمور عند ذلك » .

وليس عجيبا بعد ذلك أن نرى خلافا بين مالك وأبي حنيفة ، وبين الشافعي
ومالك ، وبين أحمد والشافعي ، وأن تلميذي أبي حنيفة : أبا يوسف ومحمد بن الحسن
يختلفان مع شيخهما ، وأن يختلف أحمد مع الشافعي مع تقديره للشافعي ، كان أحمد
يقول : الشافعي رحمة من الله لائمة محمد ، وما رأيت أحدا أفقه في كتاب الله من هذا
الفتى القرشي - يعنى الشافعي ، رحمهم الله جميعا .

ويعتبر ابن تيمية متتلميذا على أحمد ، وابن القيم متتلميذا على ابن تيمية ، والشوكاني
متتلميذا على ابن القيم ، ومع هذه التلمذة ، لم يكن هناك مانع يحول دون وقوع
الخلافا في الرأي ، لقد كان الإمام أحمد موقف وسط من القياس ، فلم ينفه نفيا
باتا كالظاهرية الذين حكموا النصوص دون غيرها ، ولم يغال — من جهة أخرى —
مغالاة العراقيين ، إلا أن تلامذته من بعده أعطوا القياس من العناية أكثر مما أعطى
هو ، وقد دفعتهم إلى ذلك حاجة الزمان — كما يقول الشيخ أبو زهرة — فإن
الناس قد جدت لهم أحداث اضطروا فيها إلى أن يفتوا ، وأن يقيسوا على فتاوى
الصحابة والامور المنصوص على حكمها ، واضطروا إلى أن يخرجوا على أقوال
إمامهم ، ولقد خص الإمامان : ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، خصا القياس في الفقه
الإسلامي ببيان أوفى ، وأن ابن تيمية - رحمه الله - كان مثالا يتردد في قبول المصلحة
أصلا من أصول الاستدلال ، مع أن المنصوص عليه عن الحنابلة قبول ذلك

الأصل والأخذ به ، قال : ^(١) « القول الجامع أن الشريعة لا تهمل مصلحة قط ، بل إن الله تعالى قد أكمل هذا الدين وأتم النعمة » وعلى أساس هذا القول تكون المصالح المعتمدة عند ابن تيمية كلها يشهد لها دليل من الشارع . وتدخل في عموم القياس ، ولن تجد من بعد مصلحة لا يمكن أن تدخل في قياس .

وإذا كان من المسلمات وقوع الخلاف في رأى بين سائر الأئمة المجتهدين من أصحاب المذاهب في العديد من المسائل الفقهية ، بل في مصادر الشريعة وأصول الفقه ، وطرق الاستدلال والاستنباط ، فما لا جدال فيه أيضا أن التابعين لهذه المذاهب الفقهية لم يسيروا فيها جامدين ، بل لقد كانت لهم اجتهاداتهم يقول الشيخ أبو زهرة ^(٢) :

ويخطيء من يقول : إن التابعين لمذهب من المذاهب كانوا يسيرون فيه جامدين ، بل إنهم كانوا يحيمون المذهب ، ويجددونه في كل عصر من العصور ، بما جد من ألوان فكرية ، ويفتون فيما يقع من الحوادث بما يتفق مع الحال ، ويصلح المآل ، وأحيانا كانوا يخالفون إمامهم ، ويقولون : هذا اختلاف زمان لا اختلاف برهان.. ولو كان الإمام في عصرنا لقال مثل قولنا « ألم تر المالكية والشافعية أفتوا في القرن الرابع بميراث ذوى الأرحام ، واختاروا طريق الحنابلة ، وخالفوا بذلك الإمامين مالكا والشافعي » وكان وجه المخالفة فساد بيت المال في عصرهم ، وأنه لم يعط ذوى

(١) مجموعة الرسائل والمسائل الجزء الخامس .

(٢) ابن تيمية ، القاهرة ١٩٥٢ م .

الحقوق حقوقهم ، فأفتوا بما يتفق مع الحال ، ولم يتقيدوا بالنصوص عن الإمامين الجليليين ، وعلموا أن الإمامين لو كانا في عصرهم لقالا مثل مقالهم ، وقاسوا من أقرب المذاهب إلى الأثر وهو مذهب أحمد .



إن الخلاف بين فقهاء المسلمين في الرأي ، دليل على ما كان يتمتع به هؤلاء — الفقهاء من عقليات ناضجة ، وفكر حضاري متقدم ، وقدرات فائقة في البحث والاستقصاء ، ومجالات من الدرس والتحصيل للعلم والمعرفة ، تثير الدهشة والعجب ، وطاقت تجل عن الوصف في استخراج الأدلة واستنباط الأحكام ، حسبنا أن نقرأ كتابا واحدا من كتب التراث الإسلامي للفقيه العالم البطليوس المتوفي سنة إحدى وعشرين وخمسة من الهجرة ، والكتاب هو :

« التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم » وقد طبع حديثا بالقاهرة بتحقيق عالين باحثين هما : الدكتور أحمد حسن كحيل ، والدكتور حمزة عبد الله الشرقي ، ولقد قدم المحققان للكتاب ومؤلفه بمقدمة جديرة بالتقدير ، أشارا فيها إلى أن هذا الكتاب أول كتاب وصل إلينا من الكتب التي ألفت في أسباب الاختلاف ، وقد جاء على نمطه بعد فترة من الزمن كتاب « الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف » للدهلوي^(١)

(١) سبق الإشارة إلى هذا الكتاب للدهلوي، وهو رسالة صغيرة الحجم، وقد قمت بتحقيقها وطبعها سنة ١٩٦٥ م ضمن سلسلة الثقافة الإسلامية تحت رقم ٥٠ .

المتوفي سنة ثمانية ومائة وألف من الهجرة ، والحق أن كتاب الإنصاف رسالة صغيرة ، ولا تعد شيئاً بالنسبة إلى كتاب « التنبيه » للبطلوس ، هذا وقد نبهه المحققان إلى شيء جدير بالتنبيه عليه حين قالاً : هذا الكتاب يدل على أن المؤلف كان على قدر كبير من الفهم العميق للشريعة الإسلامية ، والإحاطة بأسرارها ، وقد يعد هذا أمراً عجباً بالنسبة لرجل يعد من أساطين علماء اللغة والأدب ، حتى يخيل لمن يقرأ له في اللغة والأدب أنه فرع لهما ، فكيف يبرع في الفقه وعلوم العقيدة ؟ ويحيب المحققان عن السؤال : وهذا العجب لا يلبث أن يزول حين نعلم أن الاندلسيين كان منهمجهم في التعليم الإحاطة أولاً بقدر كبير عن علوم الدين ، من حفظ للقرآن ودراسة للحديث والتفسير والفقه ، يستوى في ذلك اللغوي والفقيه والمهندس والطبيب ، ولذلك كثر بينهم : النحوي الفقيه ، والفقيه النحوي والطبيب المحدث والمحدث اللغوي ، فهذا الإمام الشاطبي ألف في النحو بمثل البراعة والقوة اللتين ألف بهما في الفقه والأصول ، وأبو حيان فقيه ومفسر ، ونحوي وأديب وشاعر ، وكان لهم من ذكائهم وقوة حافظتهم أكبر عون .

وإنما أشرت إلى هذا الكتاب الذي اهتم بأسباب الخلاف من الجانب اللغوي في الألفاظ ، لتدرك على أية درجة من رقي الفكر والتفكير كان عليها فقهاؤنا ، ولم يذكر المؤلف كل أوجه الخلاف ، بل اختار - فحسب - ثمانية أوجه : اشتراك الألفاظ والمعاني - الحقيقة والمجاز - الأفراد والتركيب - الخصوص والعموم - الرواية والنقل - الاجتهاد فيما لا نص فيه - الناسخ والمنسوخ - ثم الإباحة والتوسع .

في الباب الثالث : الخلاف العارض من جهة الأفراد والتركيب ، يقول / هذا باب — طريف جدا ، وقد تولدت منه أنواع كثيرة من الخلاف ، وهو باب يحتاج إلى تأمل شديد وحذق بوجوه القياس ، ومعرفة تركيب الالفاظ ، وبناء بعضها على بعض ، وذلك أنك تجد الآية الواحدة ربما استوفت الغرض المقصود بها من التعبد ، فلم تحوجك إلى غيرها ، كقوله تعالى : (يا أيها الناس اتقوا ربكم ..) وربما وردت الآية غير مستوفية للغرض المراد من التعبد ، ووردت تمام الغرض في آية أخرى كقوله تعالى : (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان ..) — ثم قال في آية أخرى : (بل إياه تدعون ، فيكشف ما تدعون إليه إن شاء ..) فدل اشتراط المشيئة في هذه الآية الثانية على أنه مراد في الآية الأولى .

وبعد أن يشير هذا العالم الحجة إلى أن الفقيه مضطر في استعمال القياس إلى الجمع بين الآيات المفترقة ، والأحاديث المتغايرة ، وبناء بعضها على بعض كما أشار إلى أن وجه الخلاف العارض من هذا الموضع ، أنه ربما أخذ بعض الفقهاء بمفرد الآية وبمفرد الحديث ، بنى آخر قياسه على جهة التركيب الذي ذكرناه ، بأن يأخذ بمجموع آيتين أو بمجموع حديثين ، أو بمجموع آيات أو بمجموع أحاديث ، فتفضي بهما الحال إلى الاختلاف فيما ينتجانه .. فعلى مثل هذا أنتجت النتائج ، وركبت القياسات ، ووقع بين أصحاب القياس الخلاف بحسب تقدم القائس أو بحسب تأخره وخالفهم قوم آخرون لم يروا القياس ، ورأوا الأخذ بظاهر الالفاظ ، فنشأ من ذلك نوع من الخلاف ، قال / وما اختلفت فيه أقوال الفقهاء لاأخذ كل واحد منهم بحديث

مفرد اتصل به ، ولم يتصل به سواه ، ما روى عن عبد الوارث بن سعيد أنه قال /
قدمت مكة فألفت فيها أبا حنيفة وابن أبي ليلى وابن شبرمة ، فأثبت أبا حنيفة فقلت :
ما تقول في رجل باع بيعا وشرط شرطا ؟ فقال / البيع باطل والشرط باطل .. وقال
ابن أبي ليلى : البيع جائز والشرط باطل ، وقال ابن شبرمة / البيع جائز والشرط
جائز .. فقلت يا سبحان الله : ثلاثة من فقهاء العراق لا يتفقون على مسألة . ثم ذكر
الحديث الذي احتج به كل من الفقهاء الثلاثة ..

وبعد .. فنستطيع أن نقرر — ونحن مطمئنون — أن الخلاف بين الفقهاء
المسلمين في الرأي كان نتيجة فكر حضاري متقدم ، وثمره جهد عقلي مضمّن ، وأن
هذا الخلاف كان ضرورة اقتضتها دوافع المرونة والخلود لشريعة الله ، وهذه
الضرورة هي التي جعلت من توفيق الله أن يختلف أصحاب رسول الله بعد أن لحق
بالرفيق الأعلى ، ويكون منهم طلائع مدرسة النقل بالحجاز وطلائع مدرسة الرأي
بالعراق ، فالأدلة الشرعية ضربان — كما يقول الشاطبي في .. الموافقات .. أحدهما
يرجع إلى النقل المحض / والآخر يرجع إلى الرأي المحض ، وهذه القسمة هي
بالنسبة إلى أصول الأدلة ، وإلا فكل واحد من الضربين مفتقر إلى الآخر ،
لأن الاستدلال بالمنقولات لا بد فيه من النظر كما أن الرأي لا يعتبر شرعا إلا إذا
استند إلى النقل .

كذلك نستطيع أن نقرر — ونحن مطمئنون أيضا — أن اختلاف الفقهاء كان
رحمة للمسلمين ، ولقد ذكر الشاطبي في .. الاعتصام .. أن عمر بن عبد العزيز كان

يسره اختلاف الصحابة — رضى الله عنهم جميعا — في الفروع ، ويقول / ما أحب أن أصحاب رسول الله — صلوات الله وسلامه عليه — لا يختلفون ، لأنه لو كان قولاً واحداً لكان الناس في ضيق ، وأنهم كانوا أئمة يقتدى بهم .

ويقول الشيخ أبو زهرة في .. تاريخ المذاهب الإسلامية :

وإذا كان الافتراق حول العقائد في جملته شراً ، فإنه يجب أن نقرر أن الاختلاف الفقهي في غير ما جاء به نص من الكتاب والسنة ، لم يكن شراً ، بل كان دراسة عميقة لمعاني الكتاب والسنة ، وما يستنبط منها من أقيسة ، ولم يكن افتراقاً بل كان خلافاً في النظر ، وكان يستعين كل فقيه بأحسن ما وصل إليه الفقيه الآخر ويوافقه أو يخالفه .



خاتمة :

رد على شبهات :

أولاً: أصالة الإسلام وحضارته :

يحاول خصوم الإسلام وفي مقدمتهم المستشرقون والمبشرون . أن يشككوا في أصالة الفكر الإسلامي وحضارته ، وهؤلاء الخصوم يكادون يجمعون في محاولاتهم على مضمون واحد مع التصرف في الالفاظ والاساليب ، ولا يتسع المجال هنا

إلا لعرض اليسير — واليسير جدا — من أقوال هؤلاء الخصوم ، ولا سيما ما دونه في كتابه « العقيدة والشرعة في الإسلام »^(١) المستشرق المجري اليهودي « جولد تيهير » الذي توفي في أواخر عام ١٩٢١ م بعاصمة المجر ، يقول في الفصل الأول / محمد والإسلام :

والذي علينا .. هو أن نلقي ضوءا على العوامل التي أسهمت في تكوينه التاريخي — أي الإسلام — ذلك بأن الإسلام — كما يبدو عند اكتمال نموه هو نتيجة تأثيرات مختلفة تكون بعضها باعتباره تصورا وفيها أخلاقيا للعالم وباعتباره نظاما قانونيا وعقديا .. وعلينا كذلك أن نتحدث عن التيارات التي أثرت في اتجاهات نمو الإسلام .

وهناك نوعان من التأثيرات التي تحدد الاتجاه الذي يسير فيه أي نظام من النظم مهما كان نوعه ولونه — هنالك أولا — ما في النظام نفسه من قوى داخلية ذاتية تعجل نموه التاريخي ، وهناك ثانيا — التأثيرات الروحية التي ترد عليه من الخارج ، وتضيف إليه ثروة جديدة ، وتجعله خصيا ، كما تعمل على أن يسير في طريق التطور حقا .. إن فعل التأثيرات الأولى ، قد أحس به بلاشك في الإسلام وتاريخه ، ولكن أثر الضرب الثاني من هذه التأثيرات — أي التأثيرات الروحية التي جاءت

(١) الكتاب بالألمانية ، وترجم إلى عدة لغات ، منها العربية — ١٩٥٩ — قام بها دكتور محمد يوسف موسى وزميلان له ، ورد على الكتاب الشيخ محمد الغزالي ، بكتاب تحت عنوان : دفاع عن العقيدة والشرعة .

من غيره واستوعبها وتمثلها ، هو الذي يميز أهم عصوره في رأى الباحثين ، ويدين ذلك إذا عرفنا أن نمو الإسلام مصطيغ نوعا بالأفكار والآراء الهلينية . ونظامه الفقهي الدقيق يشعر بأثر القانون الروماني ، ونظامه السياسي — كما تكون في عصر الخلفاء العباسيين — يدل على الأفكار والنظريات السياسية الفارسية .

إلى أن قال : (وهذا الطابع العام يحمله الإسلام مطبوعا على جبهته منذ ولادة محمد ﷺ مؤسسه لم يبشر بجديد من الأفكار ، كما لم يمدنا أيضا بجديد فيما يتصل بعلاقة الإنسان ، بما هو فوق حسه وشعوره ، وباللانهاية) .

ويكرر نفس القول : « ديلاس أوليري » المستشرق الايرلندي ، في كتابه « الفكر العربي ومكانه في التاريخ » يقول « وحدث في النهاية أن اشتملت الشريعة الإسلامية على جزء كبير من القانون المدني الروماني » ويقول : « والحق أن الثقافة الإسلامية في أساسها وفي جوهرها جزء من المادة الهلينية الرومانية » .

وأيضاً يساند هذا الرأي ، آدم متز — أستاذ اللغات الشرقية بجامعة بازل بسويسرا في كتابه « الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري » ^(١) يقول : والواقع أنه ظهر في الميدان الفقهي ما ظهر في غيره من الميادين ، وأهم ما حدث هو تسرب آراء في التشريع ، مما كان قبل عهد الإسلام إلى الفقه الإسلامي ، كما حييت

(١) ترجمة الأستاذ محمد عبد الهادي أبو ريده — الطبعة الرابعة — بيروت ١٩٦٧ م .

من جديد بعض النظريات اليونانية والرومانية القديمة ، وكان يمثلها الفقهاء ، ويخالفهم أصحاب الحديث المتمسكون بالسنة القديمة » .

وليس عجيباً أن يفترى المستشرقون والمبشرون . وأن يتجاهلوا أن الإسلام قد ظهر في زحمة القيم التي لا تبغي الإنسانية في عمومها . ولا كرامة الإنسان وحرية وتحريره ، والأخذ بيده في طريق الرقي ، نزل الإسلام المعركة ، فقذف فيها بقيم جديدة — كما يقول الدكتور أحمد فؤاد الأهواني^(١) قذف أولاً / بالقيمة الدينية الكبرى وهي التوحيد ، وثانياً / بالقيمة الإنسانية الكبرى ، وهي كرامة الإنسان ومساواته وحرية ، وهذه القيمة الإنسانية كانت جديدة على العالم كله شرقاً وغرباً ، على الفرس والروم والعرب على حد سواء ، ذلك أن الإنسانية رسخت أجيالاً طويلة تؤمن بانفصال الناس على الأقل طبقتين : سادة وعبيدا ، وحتى الفيلسوف اليوناني أرسطو عجز عن أن يتخلص من هذا الوهم . أو أن يتصور الإنسان خلاف الواقع الذي كان يعيش عليه ، فقسم الناس طبقتين ، وجعل العبيد عبيدا بالطبع ، فوضع بذلك الأساس النظري لأعظم خدعة في التاريخ .

أما الزعم القائل بأن الفقه الإسلامي قد تأثر بالقانون الروماني المدني والتجاري ، فهو زعم يعبر عن إفلاسه ، بل إن موسوعة اليونسكو^(٢) تاريخ الجنس البشري

(١) القيم الروحية في الإسلام — القاهرة ١٩٦٢ م

(٢) رددت على مفتريات هذه الموسوعة في كتاب : مفتريات اليونسكو على الإسلام .

وتقدمه الثقافي والعلمي . جاء في المجلد الثالث منها / أن مصادر الشريعة الإسلامية هي : القانون الروماني البيزنطي ، والقانون الفارسي الساساني ، وقانون التامود ، بالإضافة إلى القوانين الدينية الخاصة بالكنائس الشرقية .

وقد تصدى العلماء لهذا الزعم المضحك ، فأجرى الشيخ أبو زهرة مقارنة بين شريعة الإسلام ، وقانون الرومان في رسالته « شريعة القرآن .. العدد الحادي والثلاثين من سلسلة الثقافة الإسلامية ، وقال في خاتمة المقارنة : وفي سبيل العبث بقضية العقل والمنطق ، يتناسون الموازنة بين قواعد العدل التي اشتملت عليها الشريعة وقانون الغابة الذي اشتمل عليه قانون الرومان » .

ويقول الدكتور عبد المنعم ماجد في مؤلفه : تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى القاهرة - ١٩٧٢ م . يقول : بما رأيناه من نمو التشريع الإسلامي ، نبذ فكرة أن التشريع الإسلامي متأثر بتشريع الرومان أو الفرس أو غيرهم .. فهو تشريع إسلامي صرف ، يعبر عن طبيعة المجتمع الإسلامي المتطور ، فلم يثبت لدينا — إطلاقاً علنياً ، أن التشريع الإسلامي أخذ من أي قانون آخر ، أو أنه وجد فيه أي تعبير لاتيني أو فارسي أو غيره ، فضلاً عن وجود نظم في التشريع الإسلامي ، لا أصل لها في أي تشريع آخر .

ثانياً : كفالة الشريعة وقدراتها :

كذلك يحاول خصوم الإسلام من المستشرقين والمبشرين في كفالة الشريعة

الإسلامية وقدراتها على إقامة نظام متكامل ، يكفل لدولة ما ، حياة اليمن والاستقرار / ويضع هؤلاء الخصوم عللا تساند منطق آرائهم ، منها أن الشريعة الإسلامية معقدة ، وجامدة لا تسير الزمن ، ولا تحل مشكلات العصر ، ويبدو أن العقدة المسيطرة على هؤلاء الحاقدين ، إنما مبعثها الخوف من الإسلام حاضرا ومستقبلا ، فالمستشرق الألماني .. كارل بيكر .. يرى أن الإسلام لما انبسط في العصور الوسطى ، أقام سدا في وجه انتشار النصرانية ، أما جاردنر فيرى أن القوة التي تكمن في الإسلام هي التي تخيف أوروبا .

ومما يدعو إلى الأسى أن بعض المنتمين إلى الإسلام بحكم شهادات مواليدهم من صنائع الفكر الغربي أو الماركسي ، يتعاطفون مع خصوم الإسلام ، ويؤمنون بفصل الدين عن الدولة ، زاعمين الإشفاق على الدين نفسه . ومعتقدون أن الشريعة التي وضعت منذ أربعة عشر قرنا ، لبيئة خاصة ، لا يمكنها أن تسير العصر ، أو تحل مشكلات الإنسان في عصر المادة ، وهؤلاء يتجاهلون - بالطبع أن شريعة الله لم تكن لبيئة خاصة ، فالإسلام دين عالمي إنساني أراد الله له البقاء إلى أن تقوم الساعة ، وكان من الطبيعي أن يأتي منهجه في شتى جوانب الحياة شاملا ، وقد ظلت دولة الإسلام - بهذا المنهج السليم الشامل بضعة قرون ، قوية فتية ، ولم يبدأ الضعف يتسلل إليها إلا بعد أن تخلت عن هذا المنهج .

إن الذين يفترون على شريعة الإسلام أو يقولون عليها ، هم أجهل الناس

بروح الشريعة وجوهرها ، وبما دونته كتب الفقهاء المجتهدين من آراء ذات قيم حضارية مرنة ، لا يمكنها أن تصطدم بالتطور ، أو تقصر دون حاجيات البشر ، يقول ابن عابدين في رسائله : « إن المسائل الفقهية إما أن تكون ثابتة بصريح النص - وهى الفصل الأول ، وإما أن تكون ثابتة بضرب اجتهاد ورأى ، وكثير منها يبينه المجتهد على ما كان في عرف زمانه .. ولهذا قالوا في شرط الاجتهاد إنه لا بد من معرفة عادات الناس ، فكثير من الأحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف أهله ، أو لحدوث ضرورة ، أو فساد أهل الزمان ، بحيث لو بقى الحكم على ما كان عليه أولا ، للزم منه المشقة والضرر بالناس ، ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ، ودفع الضرر والفساد ، لبقاء العالم على أتم نظام ، وأحسن إحكام .

لقد أصدر « سيد قطب » رحمه الله الجزء الأول من مؤلفه « خصائص التصور الإسلامي » وفيه ما يوضح الفكرة الكلية للإسلام . عن الله والكون والحياة ، وكذلك صدر لآخي الدكتور يوسف القرضاوي كتابه : الخصائص العامة للإسلام وفيه خصائص المنهج الإسلامي كله ، بما في ذلك العقائد والعبادات والأخلاق والشرائع ، هذا وقد اختار من هذه الخصائص سبعا : الربانية - الإنسانية - الشمول - الواقعية - التوازن - الوضوح - ثم الجمع بين الثبات والمرونة .. وقد أشرت إلى هذين الكتابين لأنهما ردا بموضوعية على مفتريات خصوم الإسلام ، ويحسن بنا أن نشير إلى كلمات قالها - عبد القادر عودة - في

التشريع الجنائي ، موجهة إلى الذين ما يزالون يحسنون الظن بالقوانين الوضعية قال : القوانين الوضعية حين تتطور مرة بعد مرة ، إنما تسير في أثر الشريعة الإسلامية وتأخذ بمبادئها ، وحين يقال : إن القانون الوضعي وصل إلى الكمال يكون قد أوشك أن يبلغ - فقط - بعض ما بلغته الشريعة الإسلامية ، وإن اليوم الذي تأخذ فيه القوانين الوضعية من الشريعة ، قد أصبح قريبا ، وأكثر مما يظن أكثر الناس .

ثالثا : ابن خلدون ومذهب الإمام أحمد :

قال ابن خلدون في مقدمته : وأما أحمد بن حنبل فمقلده قليل ، لبعده مذهبه عن الاجتهاد ، وأصالته في معاضدة الرواية ، وللأخبار بعضها ببعض وأكثرهم بالشام والعراق من بغداد ونواحيها ، وهم أكثر الناس حفظا للسنة ورواية الحديث .

فهل يعيب مذهب الإمام أحمد معاضدة الرواية ؟ أليست السنة هي المصدر الثاني بعد كتاب الله ؟ وهل كثرة الاتباع دليل على قيمة المذهب ؟ لندع الشيخ أبا زهرة يتولى الرد على ابن خلدون ، وعلى الأخص فيما يتعلق بشبهة قلة الاجتهاد ، قال في مؤلفه « أحمد بن حنبل » إن ذلك لا يصلح تعليلا لهذه العلة ، لأن الأصل غير صحيح فليس مذهب الإمام أحمد قليل الاجتهاد ، فقد علمنا أنه المذهب الذي فتح باب الاستنباط على مصراعيه في غير النص ، وأن كثرة المتقدمين أو كلهم هم الذين قرروا أن باب الاجتهاد المطلق لا يغلق قط ، وأنه ظهر فيه العلماء الذين

درسوا أعراف الناس في العصور المختلفة وواءموا بينها وبين مصادر الشرع ، واستنبطوا تحت ظل الكتاب والسنة ومن أضوائها أحكاما صالحة متناسبة ، وأن مصر عندما أرادت تعديل المعمول به في الأحوال الشخصية ، والوقوف والمواريث والوصايا ، وجدت في هذا المذهب معيناً لا ينضب من الأحكام الصالحة ، فاقبست منها الكثير .

إن مصادر المذهب هي: الكتاب والسنة ، وفتوى الصحابة والإجماع والقياس والاستصحاب ، والمصالح والمفاسد ، فهل هي أقل من مصادر غيره من المذاهب ، بل إن مذهب الإمام في حرية التعاقد هو أقرب المذاهب إلى القوانين الحديثة ، وقد أردت بهذه الإشارة العابرة ، نفي شبهة قلة الاجتهاد في مذهب الإمام أحمد ، لأن الاجتهاد هو أبرز عوامل إثبات الفكر الحضاري لدى فقهاء الإسلام .

والله الموفق ...

محمد عبد الله السمان

القاهرة : ص.ب ١٦٢١

